

المؤتمر الوطني للعدالة الإنتقالية

2 و3 نوفمبر 2016 بتونس

الإطار

ابان الثورة، أعتبر وضع أسس العدالة الانتقالية أحد مفاتيح نجاح المسار الانتقالي في تونس متجاوزة بذلك فكرة مجرد سقوط نظام استبدادي. وبهذا الصدد أقرّ الدستور التونسي الجديد بضرورة «القطع مع الظلم والحيث والفساد». و"تطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع المجالات".

إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في تونس لم تكن مدفوعة فقط بأسباب إيديولوجية أو سياسية وإنما كانت برغبة في حماية وضمان مصالح شخصية لمجموعة تسعى للاستيلاء على ثروات البلاد على حساب الشعب. وقد أدت هذه السياسة إلى خلق اللامساوات في التنمية بين الجهات مما أدى إلى تهميش بعضها .

إن الاستحقاقات الراهنة في تونس لا تهدف فقط للقطع مع انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، ولكنها تمتد للإقرار بضرورة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة الفساد، والعمل على تكافؤ الفرص والحق في التنمية، وهي مبادئ صارت اليوم جزء لا يتجزأ من المكاسب الدستورية التي تضمنها دستور 17 جانفي 2014 .

منذ المصادقة على قانون العدالة الانتقالية في ديسمبر 2013، يواجه مسار العدالة الانتقالية، اليوم أكثر من أي وقت مضى، عديد التحديات والتهديدات التي تمس المكاسب الدستورية التي سبق أن تحققت وعلى هذا الأساس فإن أغلب مكونات المجتمع المدني ارتأت ضرورة تقديم جُملة من التوصيات لضمان أكثر نجاعة لمسار العدالة الانتقالية

الأهداف

بعد حوالي الثلاث سنوات منذ إنطلاق مسار العدالة الانتقالية، يأمل مُنظمو المؤتمر الوطني المُزمع عقده أيام 2 و3 نوفمبر 2016 جمع كل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني مع الهيئات و مختلف المكونات المنخرطة في هذا المسار قصد تسليط الضوء على التحديات والتهديدات الحالية الملغية بظلالها على مسألة العدالة الانتقالية وذلك لتقديم التوصيات العملية اللازمة ولمزيد تمكين الحوار بين منظمات المجتمع المدني والهيئة والفاعلين السياسيين في أفق خلق رؤية مشتركة لمستقبل مسار العدالة الانتقالية

منهجية عمل المؤتمر

يُفتتح المؤتمر بجلسة عامة يليها تنظيم توزيع المشاركين على تسعة ورشات عمل تُعقد بالتوازي ويكون هدفها صياغة مجموعة توصيات يقع مناقشتها والاتفاق عليها بين الأطراف الأساسية للعدالة الانتقالية، وبصفة خاصة منظمات المجتمع المدني المعنية والهيئات الدستورية والسلطات العامة وأصحاب القرار السياسي .

وسيكون لكل ورشة عمل جلسة لمناقشة الموضوع المُخصّص لها للتوصل إلى اقتراحات وتوصيات يقع عرضها على الجلسة العامة من طرف مُقرّر. وستتناول كل ورشة عمل أيضا مسألة إدراج النوع الاجتماعي في مجال العدالة الانتقالية ومسألة مساهمة العدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة وتعزيز سيادة القانون .

البرنامج

الأربعاء، 2 نوفمبر

استقبال وتسجيل المشاركين	9:30 - 8:00
الكلمة الافتتاحية - عرض الاهداف السياسية للمؤتمر	9:30 - 9:00
عرض السياق العام للمؤتمر ووضع العدالة الانتقالية في تونس	10:00 - 9:30
هيئة الحقيقة والكرامة: حصيلة عمل الهيئة	10:30 - 10:00
استراحة قهوة	10:30-11:00
عرض منهجية عمل المؤتمر وتوزيع المشاركين على الورشات	12:00 - 11:00
استراحة الغداء	12:00-13:00

الجلسة العامة
الافتتاحية

قاعة سفير	الإطار القانوني للعدالة الانتقالية	13 س - 16 س	1
قاعة روبي	جبر الضرر وحفظ الذاكرة	13 س - 16 س	2
قاعة كورال	كشف الحقيقة والتصدي للإفلات من العقاب: الدوائر القضائية المتخصصة والنفاذ إلى العدالة	13 س - 16 س	3

الورشات

قاعة كريستال

عرض التوصيات العملية

16-17 س

الخميس 3 نوفمبر

جماعات الضحايا: كيفية التعاطي مع أسباب ونتائج التهميش والاقصاء الممنهج؟	المنطقة الضحية	9 س - 12 س	4
استراحة الغداء	قاعة روبي	13 س - 14 س	
	النساء والتهميش	14 س - 17 س	

اصلاح المؤسسات وضمان عدم التكرار	اصلاح المنظومة القضائية والأمنية	9 س - 12 س	5
استراحة الغداء	قاعة جربة	13 س - 14 س	
	مقاومة الفساد والمصالحة الاقتصادية	14 س - 17 س	

التواصل ودور وسائل الإعلام والحوار بين هيئة الحقيقة والكرامة والمجتمع المدني في مسار العدالة الانتقالية	التواصل ودور وسائل الإعلام في مسار العدالة الانتقالية	9 س - 12 س	6
استراحة الغداء	قاعة كورال	13 س - 14 س	
دور الهيئة في البحث في ملفات العدالة الانتقالية والحوار مع المجتمع المدني والضحايا		14 س - 17 س	

الورشات

قاعة سفير

عرض التوصيات العملية

12-13 س

قاعة سفير

عرض التوصيات العملية

17-18 س